

الشطط في التأويل الخاطئ للقرآن: العنف ضد المرأة أنموذجا

أ.د منجية السوايحي

المقدمة :

تفنن عدد كبير من الفقهاء والمفسرين في الإسلام في التّفنن للعنف ضد المرأة، عنف مادي يبدأ بالضرب، فالضرب لتأديب المرأة حق شرعي للرجل- وجزاها الله عنا كل خير فقد تفتقت قريحتهم الوقادة عن تفسيرات لأنواع الضرب فهو ضرب غير مبرح، لا يكسر عظما ولا يقطع لحما، ويتجنب فيه الرجل الوجه، وهو ضرب بالسواك، وبطرف الثياب وأوشكوا أن يقولوا ضربا بالورد. دون أن ينزل هؤلاء الفقهاء الآية 34 من سورة النساء "واضربوهن..." في سياقها التاريخي وعمّموا حكمها وفسروها تفسيرات لا يقبلها الأبله بلة العاقل. ونسألهم كيف لمن يعتقد جازما أن ضرب المرأة من حقه، وهو في حالة غضب أن يضرب بعود سواك أو بطرف الثوب، أليس هذا مدعاة للتعجب ويزداد الاستغراب والتعجب عندما نسأل مثل هذا الخطاب الرجعي يتردد إلى اليوم على ألسنة من ينسبون أنفسهم إلى الإسلام ونصبوا أنفسهم أوصياء على المرأة لأنهم يرونها غير كاملة الأهلية ومن واجب السيد أن يؤدبها فيعيدها إلى رشدها.

هذا نوع من أنواع العنف المسلط على المرأة أمرّ عليه لأخصه بهذه المداخلة بشيء من التفصيل. للبحث في هذا الموضوع رأيت من الواجب علي أن أذكر مكانة المرأة في الإسلام بإيجاز ثم أقف بعدها على محاوره لأفند نظرة العنف ضد المرأة التي تملأ كتب التفسير والفقه.

مما لاشكّ فيه أنّ عناية الإسلام بالمرأة تعدّ مفخرة من مفاخر الثقافة الإسلامية، ذلك أنّ احترام المرأة دليل على سمو التشريع وعلى علو مستوى الحضارة العربية الإسلامية، وهذا من الحقائق التي لا ينكرها إلا جاهل أو مكابر،

ولإبراز تلك الحقائق تتالت الكتابات والندوات مبرزة حقوق المرأة في الإسلام فبينت وضعية المرأة قبل الإسلام، وحقوقها في المساواة، وحقوقها في التعليم، وحقوقها في العمل، وحقوقها في السياسة، وفي الحياة الاجتماعية، وحقوقها في القانون، وفي الميراث، وفي الزواج، وفي مفارقة الزوج.

وفي هذه المحاضرة سنقف عند قضايا كثيرا ما دار حولها الجدل، وكثيرا ما اختلفت فيها الآراء بين المفسرين والفقهاء، والباحثين في الثقافة الإسلامية، وهي قضايا جاء الإسلام قرآنا وسنة لإصلاح أوضاعها بما يتناسب وكرامة المرأة وبما يحقق إنسانيتها، ولكن المخيال العربي الإسلامي انجرف في أجزاء من تفكيره عن تلك الحقيقة ليعطي تفسيراً بعيداً عن أهداف القرآن الإنسانية ليعود بالمرأة إلى ما قبل الإسلام. واخترت منها :

*تحریم قتل البنت وإعارة الزوجات (وهي من أبشع أنواع العنف الذي كان مسلطاً على المرأة)

*منع العنف ضد النساء الذي يبيحه المفسرون والفقهاء.

*المقصود بالقوامة إكرام المرأة وليس إهانتها.

*المقصود من شهادة امرأتين ورجل (تشريك المرأة في الحياة العامة وليس استنقاصاً لها).

1) منع قتل البنت وإعارة الزوجات:

وجدت ظاهرة قتل الأطفال في الأسر القديمة، ففي قبائل الهنود الحمر، وقبائل المكسيك كان الآباء يذبحون أبناءهم ويقدمونهم قربانين، ويرشون الحقول بدمائهم، ويدفنون أحشاءهم في المساقى والمراري¹.

وهناك من يقتلهم لكي لا ينفق عليهم، فمن حقوق الأب في الصين قديماً - قتل أبنائه أو التخلص منهم عند الولادة أو عرضهم للبيع²

وعرف اليونان - أيضاً - هذه العادة السيئة، وإحدى وسائل قتل الأطفال عندهم وضعهم على قمم الجبال ليموتوا.

واتبعت الأسلوب نفسه الأسر الرومانية، ومن العادات المتبعة بين أسرهم أن الأب إذا حمل المولود بين ذراعيه فتلك علامة على أنه محظوظ، وله الحق في

1- الخشاب مصطفى، الاجتماع العائلي؛ صص، 67- 68، الدار التونسية للطباعة والنشر، 1966

2- بيتر مونيك، المرأة عبر التاريخ، ص، 48، دار الطليعة بيروت، 1979.

الحياة، أمّا إذا أعرض عنه فتلك دلالة على رمي الطفل إلى الموت، ولم يقف الأمر عند الصغار بل تجاوزه إلى البالغين من الذكور والإناث³.

وعُرف العرب قبل الإسلام بكرههم للبنات والتشاؤم من ولادتهنّ؛ بسبب الأوضاع الاجتماعيّة في الجزيرة العربيّة التي كانت قائمة على الغزو والغارات والسبي، فالقبيلة في حاجة إلى الفرسان الشجعان من الذكور، وليست في حاجة إلى البنات الضعيفات المحتاجات إلى من يحميهنّ، ويردّ عنهنّ الأذى الذي يجلب العار في أغلب الأحيان للقبيلة كلّها؛ ولذلك عرفت بعض القبائل بواد البنات" وكانوا يندون بناتهم، بعضهم يند بحدثان الولادة، وبعضهم يند إذا يفعت الأنثى ومشّت وتكلّمت، أي حين تظهر للناس ولا يمكن إخفاؤها، وذلك من أفضع أعمال الجاهليّة، وكانوا متمالئين عليه ويحسبونه حقاً للأب فلا ينكره الجماعة على الفاعل؛ ولذلك سمّاه الله حكماً بقوله: "ألا ساء ما يحكمون" وأعلن ذمّه بحرف "ألا" لأنّه جور عظيم قد تمالأوا عليه وحولوه للناس ظلماً للمخلوقات فأسند الحكم إلى ضمير الجماعة مع أن الكلام كان جارياً على فعل واحد معين قضاء لحقّ هذه النكّة"⁴.

ومن صور الواد أن البنت إذا بلغت ستّ سنوات يهيء لها والدها حفرة يأخذها إليها ثم يدفعها فيها على حين غفلة من أمّها، ويهيل عليها التراب، ومنه أنّ الأمّ حين الوضع تعتمد إلى حفر حفرة تجلس على رأسها لحظة الوضع فإذا كان المولود ذكراً أبقتة وإذا كانت أنثى قذفتها في الهوة وأهالت عليها التراب⁵.

واستبشع القرآن الواد وحرّمه بهذه الآية الكريمة "وإذا المؤودة سنّلت بأبيّ ذنب قتلت" (التكوير 18: 8). فوجّه السؤال للضحّة دون الجاني وهو الأب، ليشعر أنّ جوابها شهادة على إقامة الحجّة عليه، وفي سؤالها عن الذنب الذي ارتكبه حتّى تعاقب هذا العقاب، دلالة على أن الجاني لم يكن لديه دليل واحد يبرر به فعلته الشنيعة هذه.

وفي الحالات التي لا تواد فيها البنت فإنّ ولادتها عنوان شؤم وتعاسة للأب، وصوّر القرآن الكريم هذه الصّورة بأفضل تعبير على الإطلاق فقال تعالى: "وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسودّاً وهو كظيم يتوارى من القوم من

3- ديورانت ويل، قصة الحضارة، مج 2/ ج 1/ ص 97؛ وكتاب المرأة عبر التاريخ، ص 79.

4- ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج 14/ ص 185. طبعة تونس 1984.

5- المرأة عبر التاريخ، ص 79.

سوء ما بشّره أيمسكه على هون أم يدسه في التراب، ألا ساء ما يحكمون" (النحل: 58 - 59).

إنها صورة بشعة لذاك الأب الذي اسودّ وجهه وتغيّر من شدة الغم والحزن، وهو كظيم" يكتّم غيظه، عاجزا عن الكلام بهذا الخبر الثقيل، "ويتوارى من القوم من سوء ما بشّر به" إنه يختفي ويتخفى من العار الذي سيلحقه بسبب ولادة البنت، وهوفي حيرة من أمره "أيمسكه على هون" هل يبقى هذه البنت مع المهانة والاحتقار، "أم يدسه في التراب" أو ينددها حسب العادة عند بعض القبائل ومنها "مضر" و"خزاعة" يدفنون البنات أحياء، وأشدّهم "تميم"، زعموا خوف القهر عليهنّ وطمع غير الأكفاء فيهن⁶.

ويوضح ابن عاشور معنى كلمة "كظيم" قائلا: "الكظيم الغضبان المملوء حنقا. أي أصبح حنقا على امرأته، وهذا من جاهليتهم الجهلاء وظلمهم، إذ يعاملون المرأة معاملة من لو كانت ولادة الذكور باختيارها، ولماذا لا يحنق على نفسه إذ يلحق امرأته بأنثى، قالت إحدى نسائهم، أنشده الأصمعي تذكر بعلمها، وقد هجرها لأنّها تلد البنات :

يغضب إن لم تلد البنين وإنما نعطي الذي أعطينا⁷
وللقضاء نهائيا على قتل الأطفال نزل الله تعالى هذه الآيات:
"ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم" (الأنعام: 151).
"ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم، إن قتلهم كان خطئا كبيرا" (الإسراء: 31).

وذم قتل الأبناء في هذه الآية: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم" (الأنعام: 137).
"والمعني بقتل الأولاد في هذه الآية ونحوها الوأد، وهو دفن البنات الصغيرات يدفن أحياء فيمتن بغمة التراب، وكانوا يفعلون ذلك خشية الفقر. وخشية أن تفتضح الأنثى بالحاجة إذا هلك أبوها، أو مخافة السبّاء... وقيل كانوا يفعلون ذلك من شدة الغيرة خشية أن يأتين ما يتعير منه أهلهن⁸.

6- القرطبي أبو عبد الله محمد أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، مج5/ ج10/ صص 77-78، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1408 هـ/ 1988 م، بيروت.

7- التحرير والتنوير، ج14/ ص185.

8- المصدر نفسه، ج6/ ص100.

فجاءت الآيات حاسمة في هذا الموضوع وحرمت الواد لأي سبب من الأسباب، ومن غير المعقول أن يكون الفقر سببا للقتل ؛ ولذلك ذكر القرآن أن قتل الأطفال يكون لسببين : إما أن يكون الإملاق حاصلًا بالفعل كما هو في آية سورة آل عمران، ففي هذه الحالة فإن الله كما رزقكم أنتم أيها الآباء فإنه سيرزق الأبناء فلا داعي للقتل، وإما أن يكون الإملاق متوقع الحصول كما الحال في آية سورة الإسراء، فإن الله سيرزق الأبناء كما رزقكم أيها الآباء فلم تموتوا جوعاً".

وهذا إبطال لعذرهم الفاسد ؛ لأن الفقر قد جعلوه عذرا لقتل الأولاد، ومع أن الفقر لا يصلح أن يكون داعيا لقتل النفس، فقد بين الله تعالى أنه لما يخلق الأولاد فقد قدر رزقهم، فمن حماقة أن يظن الأب أن عجزه عن رزقهم يخول له قتلهم، وكان الأجدر به أن يكتسب لهم⁹. والإشارة واضحة هنا أن الرزق بيد الله يهبه لمن يشاء من عباده "الله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوي العزيز" (الشورى 42: 19).

وجاء تحريم قتل النفس جلياً في هذه الآيات "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" (الأنعام 6: 51).

"من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا" (المائدة 5: 32).

واعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم قتل الأبناء خطئاً كبيراً أي إثمًا عظيماً، عن ابن مسعود قال : " قلت يا رسول الله : أي الذنب أعظم ؟

قال : أن تجعل لله ندا وهو الذي خلقك.

قلت : ثم أي ؟

قال : أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك¹⁰

واتخذ الرسول على أهل البيعة عهداً بعدم قتل الأبناء، فقال لهم: يايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تقتلوا أولادكم¹¹. هكذا حارب الإسلام قتل الأطفال الذي كانت تتعرض له الأنثى دون الذكر، واستبدل هذه العادة بأحسن منها وهو إكرام البنات وتربيتهن أحسن تربية، والمحافظة عليهن. وما أحوج الإنسانية

9- المصدر نفسه، ج8/صص158 – 159.

10- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب 20.

11- المصدر نفسه، كتاب الإيمان، باب 18 .

اليوم إلى من يوقظ فيها الوعي، ويمنعها من قتل الأطفال والنساء خاصة بسبب الحروب، والعادات الضارة التي لا تزال موجودة في بعض مدن العالم مثل الهند.

ولصيانة المرأة وحفظ الأنساب حرّم الإسلام عادة سيئة فيها إهانة للمرأة وظلم للطفولة، كانت موجودة - قديما- وهي إعاره الزوج زوجته لرجل فحل له صفة الفرسان لتحمل منه الزوجة بغرض الحصول على الولد الذي يحمل صفات ذاك الفارس، وانتشرت هذه العادة قديما في أسبرطة اليونانية أين كان الأزواج يرسلون زوجاتهم إلى الرجال الأقوياء لينجبوا أطفالا أقوياء، أما الأزواج الذين أصيبوا بأمراض والشيوخ منهم فإنهم يدعون الشباب ليساعدوهم في إنجاب الأطفال الأصحاء والنجباء¹².

ونقل عن "اليقورع" - الذي يزعمون أن كلامه وحى رباني- قوله: "إن من أسخف الأشياء أن يعنى الناس بكلاهم، وخيلهم فيبدلوا جهدهم ومالهم ليحصلوا منها على سلاسل جيدة، ثم تراهم بعد ذلك يبقون زوجاتهم في معزل ليختصوا بهن في إنجاب الأبناء، وقد يكونون ناقصي العقل أو ضعفاء أو مرضى"¹³.

ووجد هذا النوع من إعاره الزوجات عند العرب لنفس الغرض، ذكرته السيدة عائشة رضي الله عنها في هذه الرواية: "كان الرجل يقول لامراته إذا ظهرت من طمثها أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، ويعتزلها زوجها، ولا يمسه أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا نكاح الاستبضاع"¹⁴. وهكذا قضى الإسلام علي هذه العادات الفاسدة فلا نجد لها وجودا بين المسلمين اليوم، وهو أفضل تكريم للمرأة وللطفولة، مما يؤكد أن الإسلام جاء ليمنع العنف عن المرأة، ويصون كرامتها.

2) منع العنف ضد النساء :

إن المفسرين - قديما - وكثير من المعاصرين ذهبوا إلى جواز تأديب المرأة بالضرب، وأنه حق للزوج، وللأب وللأخ بحكم الشرع والضرب من المآسي التي تعاني منه المرأة أولا، والأسرة ثانيا، والمجتمع بأسره ثالثا، لأن

12- قصة الحضارة، مج2/ج1/ص154.

13- المرجع نفسه، مج2/ج1، ص154. ومحمد التومي، نظام الأسرة في الإسلام، صص 19- 23، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1401هـ/1981م.

14- فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب 36. ونظام الأسرة في الإسلام، ص18

العنف إذا مورس على الأم يتعدى إلى الابن، والابن يمرره إلى المجتمع فما بالك إذا مورس على البنت والأخت والعاملة....

واخترت قضية الضرب لأنها الأساس في العنف بكل أشكاله، عنف الرجل وعنف المرأة وعنف الأسرة. ولأن المتشددين يتشبثون به، ويعتبرونه من الدّين، ويرونه حقاً للرجل، ونحن نتساءل هل صحيح أنّ الدّين يشرّع لضرب المرأة ؟

جوابنا على هذا السؤال سيكون في ثلاث نقاط :

(أ) الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يمنع الضّرب.

(ب) تشريع الضّرب في القرآن.

(ج) ضرورة القراءة المقاصدية للآية 34 من سورة النساء

(أ) الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يمنع الضّرب :

لما هاجر المسلمون إلى مكة، ووقع الاختلاط بين الأنصار والمهاجرين حصل تأثير وتأثر بين الثقافتين، ومن نتيجة ذلك التلاقح تأدّب نساء قريش بأدب نساء الأنصار، المتمثل في المطالبة بمعاملة الرجل المرأة، ومن ذلك الأدب مطالبة القرشيات بمنع العنف المسلط عليهنّ من أزواجهنّ، ووجدت تلك المطالبة أذناً صاغية من الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال لهم : "لا تضربوا إماء الله"¹⁵.

أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصبح ذلك تشريعاً يطبّق، تتحقّق به المساواة بين الجنسين، وهذا حديث عن أمّ كلثوم بنت أبي بكر الصديق تقول فيه: "كان الرّجال نهوا عن ضرب النساء"¹⁶ والذي نهاهم هو الرسول صلى الله عليه وسلم بناء على طلب النساء.

ولم تكن ثورتهم على الضرب فقط، فقد طالبن بتحقيق المساواة الكاملة مع الرجال. بعد أن كان الضرب في مكة يعتبر عملاً عادياً بدلالة حديث أسماء بنت أبي بكر، تقول : "كنت رابعة أربع نسوة عند الزبير بن العوام رضي الله عنه، فإذا غضب على واحدة منا ضربها بعود المشجب حتى يكسره عليها"¹⁷، والمشجب خشبة توثق في الأرض تنشر عليها الثياب. ولا يبدو في كلام أسماء بنت الخليفة ما يظهر الاستنكار، أو الاستغراب، مما يفعله زوجها بها، لأن نساء قريش تعوّدن الضرب،

15- ابن كثير إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ج 1/ص5، الطبعة 2، بيروت، 1408هـ/1988م.

16- عبده محمد، تفسير المنار، ج 5/ص75، دار المعرفة، بيروت، 1393 هـ/1973م.

17- الألوسي روح المعاني، ج 5/ص25 الطبعة 4، 1405هـ/1985م.

ولكن في المدينة حدث التغيير لما رأيته من حسن معاملة رجال الأنصار لزوجاتهم. يقول عمر بن الخطاب: "كنا معشر المهاجرين قوما نغلب نساءنا فإذا الأنصار قوم تغلبهم نساؤهم فأخذت نساؤنا تتأدب بأدب نساء الأنصار"¹⁸. وحسب الأخبار، فإن حركة الثورة هذه تزعمتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي هند بنت أبي أمية بن المغيرة، وقد قالت للرسول صلى الله عليه وسلم: "يا رسول الله يغزو الرجال ولا نغزو، ولهم من الميراث ضعف مالنا، فليتنا كنا رجالا"¹⁹.

وفي تفسير الرازي أن امرأة جاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقالت له: "رب الرجال والنساء واحد، وأنت رسول إلينا وإليهم، وأبونا آدم، وأما حواء، فما السبب في أن الله يذكر الرجال ولا يذكرنا"²⁰ وكانت تلك الثورة عنيفة، وشديدة أدت إلى أن النساء ذنرن على أزواجهن، يعني نشرن واجترأن الرجال.

ولكن هذه الثورة النسائية (Féministe) قابلتها ثورة ضد نسائية (Antiféministe) تزعمها عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان يدعو صراحة لضرب النساء، وروي عنه أنه قال: "يا أشعب احفظ عني ثلاثا حفظتهن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - أذكر منها ما يهم الموضوع - ونصه "لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته"²¹. وسأل عمر الرسول ضرب النساء فقال: "فأنتيت الرسول صلى الله عليه وسلم فقلت: "ذنرت النساء على أزواجهن، فأذن في ضربهن"²²، ومما يؤكد موقف عمر من النساء أنه لما خطب أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، قالت: لا حاجة لي فيه... إنه خشن العيش، شديد على النساء"²³.

ونظرا لمكانة عمر وموقف الرجال من هذه القضية، فإن ضرب النساء تواصل رغم نهى الرسول صلى الله عليه وسلم، وتدعم بامتداد العدوى إلى رجال الأنصار الذين أصبح بعضهم يضرب زوجته، فترفع الأمر إلى الرسول فيحكم بالقصاص مثلما وقع بين سعد بن الربيع أحد وجهاء المدينة وزوجته، وقبل أن يتم القصاص ينزل الوحي بعد أن التزم الرسول بتطبيق القصاص ثلاث سنوات كاملة، وكان سعد وزوجه آخر من حكم لهما الرسول²⁴.

18- الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، ج10/ص90، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د-ت).

19- التحرير والتنوير، ج5/ص38+40.

20- مفاتيح الغيب، ج10/ص82.

21- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، السنن، كتاب النكاح، باب 43.

22- مفاتيح الغيب، ج10/ص90.

23- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ج64/ص426، دار المعارف، القاهرة، (د-د).

24- ابن العربي أبو بكر، أحكام القرآن، ج1/ص415، دار الجيل، (د-ت).

(ب) التفسير الخطأ للآية 34 من سورة النساء في الفكر الإسلامي :

قال الله تعالى : "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا" (النساء: 34)

كيف فسّر علماء المسلمين قديما هذه الآية ؟

يقول الطبري، من رجال القرن الثالث للهجرة/التاسع للميلاد: "واضربوهن" يعني بذلك جلّ ثناؤه فعظوهن أيها الرجال في نشوزهن فإن أبين الإتياب إلى ما يلزمهن لكم فشدّوهن، واضربوهن ليؤبن إلى الواجب عليهن من طاعة الله في اللازم لهنّ من حقوقكم"²⁵.

والضرب المقبول عند ابن كثير ذلك الذي "لم يكسر فيها عضوا ولا يؤثر فيها شيئا"²⁶، وعند الألوسي الضرب غير المبرح هو الذي "لا يقطع لحما ولا يكسر عظما"²⁷. وأجمع المفسرون والفقهاء قديما

على جواز الضرب، وصنّفوه إلى أنواع حسب مقاييس لا تخضع للواقع، وتحطّ من كرامة المرأة.

هل طور المفسرون المعاصرون نظرتهم إلى قضية الضرب هذه ؟

اخرت تفسير المنار لأنه معاصر وفيه جرأة كبيرة، إلا أن الذي يثير الاستغراب دعم محمد عبده (ت 1905م)، وتلميذه رشيد رضا (1935م) ضرب المرأة حيث يقول محمد عبده : "إن مشروعية ضرب النساء ليست بالأمر المستنكر في العقل أو الفطرة فيحتاج إلى تأويل"²⁸، ويسانده رشيد رضا بقوله : "يستنكر بعض مقلدة الإفرنج في آدابهم منا مشروعية ضرب المرأة الناشز، ولا يستكبرون أن تنتشر عليه فتجعله وهورئيس البيت مروّسا محقورا... ولا أدري بما يعالجون هؤلاء الناشز، وبما يشيرون على أزواجهن أن يعاملوهنّ به، فأي فساد يقع في الأرض إذا أبيع للرجل التقى الفاضل أن يخقّض من صلف إحداهنّ ويدهورها من نشز غرورها بسواك يضرب به يدها أو كفّ يهوي به على رقبتها"²⁹. ومشكلته هنا أنه رئيس وأنه تقى وأنه فاضل لذلك لا بدّ أن يضرب.

25- الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج5/ص45، دار الجيل، (د.ت).

26- تفسير القرآن العظيم، ج1/ص501.

27- روح المعاني، ج1/ص25.

28- تفسير المنار، ج5/ص75.

29- الصدر نفسه، ج5/ص75.

وانطلقت كل هذه التفسيرات مع أقوال بعض الفقهاء من تفضيل الرجل على المرأة، وبما أنه الأفضل والأقوى ويمتلك سلطة المال، فله حق استعباد المرأة وتأديبها. ولم تتأثر الأصولية المتشددة إلا بهؤلاء، والحال أن بعض المفسرين القدماء فسروا التفضيل على أنه اتفاق وتبادل، ولا أفضلية للرجل على المرأة، ومنهم الرازي ونصّ عبارته: "النساء تكلمن في تفضيل الله الرجال عليهنّ في الميراث فذكر الله تعالى في هذه الآية أنه إنما فضّل الرجال على النساء في الميراث، لأن الرجال قوامون على النساء، فإنهما، وإن اشتركا في استمتاع كل واحد منهما بالآخر، فقد أمر الله الرجال أن يدفعوا إليهنّ المهور ويدروا عليهنّ النفقة، فصارت الزيادة من الجانبين مقابلة بالزيادة من الجانب الآخر فكأنه لا فضل البتة"³⁰.

وهذا أبو بكر بن العربي في كتابه "أحكام القرآن" أورد حكم عطاء بن أبي رباح التالي "وإن أمرها ونهاها فلم تطعه، ولكن يغضب عليها... وهذا من فقه عطاء فإنه من فهمه للشرعية ووقوفه على مظان الاجتهاد علم أن الأمر بالضرب ها هنا أمر إباحة، ووقف على الكراهة من طريق أخرى في قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن زمعة: "إنني لأكره للرجل أن يضرب زوجته عند غضبه، ولعله أن يضاجعها من يومه"³¹. وقال عبد المنعم بن الفرس من رجال القرن السادس للهجرة والثاني عشرة للميلاد، ومفسر الأندلس متحدثاً عن العلماء: "انكروا الأحاديث المروية بالضرب".

بعد هذه الوقفة مع الفكر الإسلامي والذي انحرف جلّه عن حكم الرسول صلى الله عليه وسلم، ننظر الآن في سبب نزول الآية :

(ج) القراءة المعاصرة للآية 34 من سورة النساء :

هل ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم من حكم القصاص في قضية الضرب يتعارض مع ما أراده الله. لو كان متعارضاً مع إرادته لنبّه رسوله إلى الصواب في حينه. وهذا ما يفرض علينا قراءة تاريخية ومقاصدية للآية نستشقه من الأخبار التي وصفت الأوضاع يوم نزولها. لقد مني المسلمون بهزيمة أحد، وكانت شرّ هزيمة، فالظرف متأزم، والأمّة الناشئة مطوّقة بالأعداء بين رافض ومنافق ومترصّد، ومثل هذه الظروف التاريخية تحتاج إلى استراتيجية حكيمة يقدّم فيها الأهمّ على المهمّ. إضافة إلى هذا غضب الرجال من حكم القصاص وخاصة

30- مفاتيح الغيب، ج10/ص87.

31- ابن العربي، أحكام القرآن، ج1/ص420.

عندما وصل الأمر إلى سعد بن الربيع من كبار الأنصار، وتجاوزت النساء حدّهن مع الأزواج ؛ كل هذا من شأنه أن يغذي فتيل الفتنة، ويساعد على التفرقة، وتمزيق شمل الجماعة.

وتستدعي مثل هذه الظروف القضاء على الخلافات الداخلية ورأب الصدع، وتهذئة الخواطر؛ لأن الأمة في حاجة إلى أن تضمد جروحها، وتلملم شتاتها، فتنزل الآية في إطارها التاريخي والاجتماعي والإنساني الذي يحفظ لها وحدتها وسلامتها. كما ظهر أن تجربة القصاص والمساواة في المدينة لم تنتهياً لها النفوس بعد، لأنها جاءت قبل أوانها، فعادت بالسلب على المجتمع بصفة عامّة وعلى المهاجرين بصفة خاصة. كما تقتضي الحكمة تقديم تنازلات أملتها الظروف للحدّ من الصدام بين النساء والرجال أولاً، ولصالح الأمة ثانياً، فكان قول الرسول صلى الله عليه وسلم "والذي أراد الله خيراً" قولاً في مكانه مراعاة للظروف الحاصلة، وحماية للأمة من خطر الانشقاق، وفي نفس الوقت يتم التأكيد على حسن معاملة المرأة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ولن يضرب خياركم" فتكاملت إرادة الرسول مع إرادة الله، وما أراده كان الأصلح في ذلك الزمن، ومن هنا نفهم الآية في اللحظة التاريخية التي نزلت أثناءها، وارتباطها بالحدث الزماني، ومراعاتها للحالة النفسية للناس والحالة الاجتماعية، ولا يمكن أن نقف عند ذلك التاريخ لأنه حركة تدفع إلى الأمام، إلى التطوّر، ولا عكسية فيه. وهذا الفهم هو مفتاح تفسير النص المقدّس، ندرك أنه مطابق للواقع في صيرورته الزمنية، ونعتبر إباحة الضرب إباحة ظرفية، ومجرّد تنازل عن المهمّ للأهمّ، يسقط ذلك التنازل بتغيير الظروف ومرورها، وبزوال أسباب الإباحة، وعندها يصبح المنع هو الأصل، وليس الضرب هو الأصل.

إضافة إلى هذا، إذا عدنا إلى المعاجم اللغوية كلها نجد أن أحد معاني كلمة الضرب³² تعني الإعراض، فيصبح المعنى أعرض عن الزوجة ولا تكلمها، فلماذا لا نترك معنى الضرب الذي يقصد منه التعنيف ونستبدله بمعنى الإعراض والغضب، خاصة وأن الآية 35 من سورة النساء تؤيّد هذا الاختيار ونصّها: "فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً، إن الله كان عليّاً كبيراً. وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله، وحكماً من أهلها، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما".

32- ابن منظور جمال الدين، مادة (ض_ر_ب).

والتنصيص على الحكيم هنا ينفي وجود الضرب. فعلى الزوج، إن كانت زوجه هي الظالمة، أن يغضب منها وله أن يعظها فإن اشتدّ الخصام يلتجئ للحكيم، ولا يمكن أن يجتمع الضرب والحكم معا.

كما أن العقل يرفض الضرب، فهذه المرأة ناشز، والناشز لا يردها الضرب، وإنما اللين وحسن المعاملة.

وأخيرا لا يمكن أن تأمر الأديان بالعنف، ولا نص فيها يؤيد ما تزعمه هؤلاء المفسرون من أقوال وما تبثوه من أفعال.

(3) معنى القوامة

كثيرا ما تذكر القوامة على أنها صفة تميز للرجل ضد المرأة، مهما كانت الظروف والأوضاع والأزمان والأماكن، وخاصة في العالم العربي والإسلامي؛ ولذلك رأيت أن أتكلم عن القوامة عند المفسرين، ثم ندلي بدلونا في المسألة.

يقول الله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم" (النساء: 4 : 34).

إن البحث في معنى القوامة، الذي يتعارض مع مبدأ المساواة بين الجنسين في عصرنا اليوم، ومع العدالة في الحقوق والواجبات لكل من الرجال والنساء يثير حفيظة المتشددین، الذين يعطلون روح الاجتهاد، وينسون أو يتناسون أن الآراء الفقهية عبرت عن مسار تجربة تاريخية خضعت لمعطيات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، محددة بعصر وبمجتمع معين، وعبرت عن اجتهادات كبار الأئمة الذين تميزوا عن رجال عصرهم بعلمهم، وباهتمامهم بقضايا زمنهم، فصنفوا مدونات فقهية أوجدت حلولاً لمستجدات إشكالاتهم، معتمدين على القرآن والسنة والإجماع والقياس والعقل، وما جاء في تلك المدونات تفاعل مع الأصول ولكن حكمته قوانين الضرورة التي تقضي بالتطور، ووجوب التغير مع تغير الزمان والمكان. ودورنا اليوم إعادة النظر في هذه الثروة العلمية للاستفادة منها، وللמضي قدما بطرح اجتهادات جديدة تتماشى مع قضايانا وزمننا.

ومن القضايا التي سننظر فيها رأيهم في القوامة، وهل يصلح ذلك الرأي أن نطبقه اليوم أو نتجاوزه لأسباب مستجدة؟

أبدأ بالطبري في تفسيره جامع البيان حيث يقول عند تفسيره للآية 34 من سورة النساء: "الرجال أهل قيام على نساءهم في تأديبهن والأخذ على أيديهن فيما

يجب عليهن الله ولأنفسهن" بما فضل الله بعضهم على بعض "يعني بما فضل الله به الرجال على أزواجهن من سوقهم اليهن مهورهن، وإنفاقهم عليهن أموالهم، وكفايتهم إياهن مؤنهن وذلك تفضيل الله تبارك وتعالى إياهم عليهن، ولذا صاروا قواما عليهن، نافذي الأمر عليهن فيما جعل الله إليهم من أمورهن". ثم يسرد الطبري الروايات التي نقلها في الموضوع، ويعقب قائلا: "فتأويل الكلام إذا الرجال قوامون على نساءهم بتفضيل الله إياهم عليهن، وبإنفاقهم عليهن من أموالهم"³³.

إذا يرى الطبري أن القوامة حق للرجال، وهي تفضيل إلهي، وما على المرأة إلا تقبل الوضع برحابة صدر، إضافة إلى مزية الإنفاق وإعطائهن المهور.

ويفسر ابن كثير الآية: "الرجال قوامون على النساء" فيقول: "أي الرجل قيم على المرأة أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا عوجت".." بما فضل الله بعضهم على بعض" "أي لأن الرجال أفضل من النساء، والرجل خير من المرأة؛ ولذا كانت النبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"³⁴.

وكذلك منصب القضاء وغير ذلك من المهن التي تعتبر رجالية. "وبما أنفقوا من أموالهم" أي المهور والنفقات والتكاليف التي أوجبها الله عليهم لهن في كتابه وسنة نبيه، فالرجل أفضل من المرأة في نفسه، وله الفضل عليها، والأفضال، فناسب أن يكون قيما عليها كما قال تعالى: "والرجال عليهن درجة"³⁵.

وفي مفاتيح الغيب تفسير لهذه الآية يقول فيه الفخر الرازي: "واعلم أن فضل الرجال على النساء حاصل من وجوه كثيرة بعضها صفات حقيقية، وبعضها أحكام شرعية، أما الصفات الحقيقية فاعلم أن الفضائل الحقيقية يرجع حاصلها إلى أمرين: إلى العلم وإلى القدرة، والجهاد ولا شك أن عقول الرجال وعلومهم أكثر، ولا شك أن قدرتهم على الأعمال الشاقة أكمل؛ فلهذين السببين حصلت الفضيلة للرجال على النساء في العقل والحزم والقوة والكتابة في الغالب، والفروسية والرمي، وأن منهم الأنبياء والعلماء، وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى، والأذان والخطبة والاعتكاف والشهادة في الحدود والقصاص وبالإنفاق، وفي الأنكحة عند الشافعي رضي الله عنه، وزيادة النصيب في الميراث والتعصيب وفي تحمل الدية

33- جامع البيان، ج 5/ص 38.

34- البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب 82.

35- تفسير القرآن العظيم، ج 1/ص 491.

وفي القتل الخطأ، وفي القسامة والولاية في النكاح والطلاق والرجعة وعدد الأزواج، وإليهم الانتساب، فكل ذلك يدل على فضل الرجال على النساء³⁶.

وترون الرازي كيف اعتمد أقوال البشر ليفضل الرجال على النساء، وهي أقوال يمكن مناقشتها وإبطالها عند توفر الظروف نفسها للبنات وللولد، من ذلك مثلاً في مجال العلم ويمكن أن نستشهد بنسبة الطالبات اليوم في تونس والتي وصلت ستين بالمائة، والكتابة والفروسية والرمي وغيرها ولا يمكن أن تكون هذه المذكورات كلها مقياس تفضيل بين الجنسين.

والملاحظ أن معنى القوامة عند القدامى يتلخص في تفضيل الرجال على النساء. هل طور المعاصرون هذا المعنى ليخلعوا عنه صبغة التمييز ؟

لنعد إلى تفسير المنار، يقول محمد عبده في القوامة: "المراد بالقيام هنا هو الرياسة التي يتصرف فيها المرووس بإرادته واختياره وليس معناها أن يكون المرووس مقهوراً مسلوب الإرادة، لا يعمل عملاً إلا ما يوجهه إليه رئيسه فإن كون الشخص قيماً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه، أي ملاحظته في أعماله وتربيته، ومنها حفظ المنزل وعدم مفارقتها ولولنحوز زيارة أولي القربى إلا في الأوقات والأحوال التي يأذن بها الرجل ويرضى، أقول ومنها النفقة فإن الأمر فيها للرجل، فهو يقدرها للمرأة تقديراً إجمالياً يوماً يوماً، أشهراً شهراً، أوسنة سنة، وهي تنفذ ما يقدره على الوجه الذي تري أنه يرضيه ويناسب حالته من السعة والضيق، ثم يقف عند قوله تعالى: "بما فضل الله بعضهم على بعض" فيقول: "المراد بتفضيل بعضهم على بعض تفضيل الرجال على النساء"³⁷.

ويعلل محمد عبده أسباب تفضيل الرجال على النساء بما نصه: "وما به الفضل قسماً فطرياً وكسبي، فالفطري هو أن مزاج الرجل أقوى وأكمل وأتم وأجمل. ويتبع ذلك الكمال في الأعمال الكسبية، فالرجل أقدر على الكسب والاختراع والتصرف في الأمور أي فلأجل هذا كانوا هم المكلفين أن ينفقوا على النساء وأن يحموهن، ويقوموا بأمر الرئاسة العامة في مجتمع العشيرة التي يضمها المنزل إذ لا بد في كل مجتمع من رئيس يرجع إليه في توحيد المصلحة العامة"³⁸. فما ذكره

36- مفاتيح الغيب، ج10/ص88

37- المنار ج5/68.

38- نفس المصدر ج5/صص69-70.

عبده لا يخرج عما توصل إليه السلف الصالح ممن ذكرناهم ومن لم نذكرهم، باستثناء رأي تلميذه محمد رشيد رضا في تعليقه على تفسير شيخه بما نصه :

"وفي التعبير حكمة أخرى وهي الإشارة إلى هذا التفضيل إنما هو للجنس على الجنس لا لجميع أفراد النساء، فكم من امرأة تفضل زوجها في العلم والعمل، بل في قوة البنية والقدرة على الكسب، ولم ينبه الأستاذ إلى هذا المعنى على ظهوره من العبارة وتصديق الواقع له وإن ادعى بعضهم ضعفه"³⁹

فماذا سنجد عند مفسر تونس الجليل محمد الطاهر بن عاشور في القوامة ؟ يقول الشيخ : "قيام الرجال على النساء هو قيام الحفظ والدفاع، وقيام الاكتساب والإنتاج المالي ؛ ولذلك قال : بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم" أي بتفضيل الله بعضهم على بعض، وبإنفاقهم من أموالهم إن كانت. و"ما" في الجملتين مصدرية، وبالذي فضل الله بعضهم على بعض، وبالذي أنفقوه من أموالهم إن كانت "ما" فيهما موصولة" ثم يقول ابن عاشور : "فالتفضيل هو المزايا الجبلية التي تقتضي حاجة المرأة إلى الرجل في الذب عنها وحراستها لبقاء ذاتها...فهذا التفضيل ظهرت آثاره على الأجيال، فصار حقا مكتسبا للرجال. وتفضيل من الله وإنفاق، والموصولية مشعرة بأن سببها ما يعلمه الناس من فضل الرجال ومن إنفاقهم ليصلح الخطاب للفريقين"⁴⁰ وأثر التفسير القديم واضح في رأي ابن عاشور.

ننظر الآن في تفسير وهبة الزحيلي .

يقول المفسر في القوامة : "الرجل قيم على المرأة أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها، ومؤدبها إذا عوجت، وهو القائم عليها بالحماية والرعاية والفعلية والجهاد دونها، وله من الميراث ضعف نصيبها لأنه هو المكلف بالنفقة عليها.

وسبب القوامة أمران :

الأول : وجود مقومات جسدية خلقية، وهو أنه كامل الخلقة، قوي الإدراك، قوي العقل، معتدل العاطفة، سليم البنية ؛ فكان الرجل مفضلا على المرأة في

39- التحرير والتنوير، ج 401/2 .

40- الزحيلي وهبة، التفسير المنير، ج 54/5-55، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق، 1411هـ/1999 م.

العقل والعزم والقوة ؛ لذا خص الرجل بالرسالة والإمامة الكبرى والقضاء وإقامة الشعائر كالأذان والإقامة والخطبة والجمعة والجهاد"⁴¹.

يكاد يكون المفسر الوحيد الذي فسر القوامة تفسيراً عقلياً منطقياً، إنه ابن الفرس الأندلسي من رجال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، قال: "جعل الله تعالى ذلك للزوج لأجل ما يجب عليه من النفقة لها، ففهم العلماء من هذا أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قواماً عليها، وسقط عليها ماله من منعها من الخروج على الوجه كلها"⁴².

ولا يزال الإشكال قائماً إلى اليوم في أغلب البلدان العربية والإسلامية لا اعتبار لشغل المرأة في البيت ولا خارجة، والمحاولات التي جعلت القوامة تكليفاً وليست تشريفاً، تتمثل في إدارة شؤون الأسرة وليست تمييزاً، للرجل على المرأة، ضعيفة التأثير، ونحتاج وقتاً آخر وعملاً مسترسلاً حتى نغير هذه العقلية وخاصة في الثقافة الشعبية، وأهم آليات التغيير الإعلام الديني النير.

(4) شهادة المرأة مع الرجال :

لم يقف تقدير المرأة في الإسلام عند حقها في الحياة وتكريمها، والدفاع عنها، وكان ذلك تمهيداً لحقوق أخرى منها حق أداء الشهادة وسط مجتمعاتها، فالمرأة التي منعت من الكلام قديماً، ولم يسمح لها بمجالسة الرجال إلا إذا كانت جارية للاستمتاع، رفع الإسلام من شأنها لرفع صوتها أمام القضاء، لتدلي بشهادتها مثلها مثل الرجل، دون أن تجرح إلا بما يجرح به الرجال. وحقها هذا نطق به القرآن الكريم في هذه الآية: "واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى"(البقرة 2 : 282).

ولكن المؤسف أن شهادة المرأتين مع الرجل يتخذها البعض – في عصرنا – ذريعة لاستنقاص المرأة، وعدم تسويتها بالرجل مهما بلغت درجتها العلمية، ومصدر هذا الاستنقاص التفسيرات الرجالية لآية سورة البقرة المذكورة سابقاً، وسنعرض بعضاً منها:

41- ابن الفرس عبد المنعم بن عبد الرحيم، أحكام القرآن، ج2، ص175، تحقيق منجية السوايحي لسورال عمران والنساء والمائدة، دار ابن حزم، بيروت، 1427هـ/2006م.

42- جامع البيان، ج3/ص81 .

نقرأ في "جامع البيان" للطبري : "فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء" يعني بذلك فإن لم يكونا رجلين فليكن رجل وامرأتان....وقوله "ممن ترضون من الشهداء" يعني من العدول المرتضى دينهم وصلاحهم"⁴³.

وحسب ما جاء في تفسير الطبري أنه لم يستنقص المرأة، ولم يذكر أفضلية للرجل في الشهادة، واعتبر المرأة الشاهدة من العدول مثلها مثل الرجل، وفسر "أن تضل إحدهما فتذكر الأخرى" بالنسيان⁴⁴، وليس بنقصان العقل، وهذا معقول أيام الطبري ؛ لأن النساء لم تكن تشتغل في الأموال، ونسيانها في هذا المجال طبيعي في ذلك الزمن.

وفي تفسير الرازي خطوة إلى الوراء في تفسير قوله تعالى : "فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء" حيث قال : "واعلم أن هذه الآية تدل على أنه ليس كل أحد صالحاً للشهادة، والفقهاء قالوا شرائط قبول الشهادة عشرة أن يكون حراً بالغاً مسلماً عالماً بما شهد به، ولم يجر بتلك الشهادة منفعة إلى نفسهن ولا يدفع بها مضرة عن نفسه، ولا يكون معروفاً بكثرة الغلط، ولا بترك المروءة، ولا يكون بينه وبين من يشهد عليه عداوة"⁴⁵. ونلاحظ أنه لم يذكر المرأة وإنما اقتصر على شروط الشهادة، ثم يخلص لتفسير بقية الآية "أن تضل إحدهما فتذكر إحدهما الأخرى" فيقول: "والمعنى أن النسيان طباع النساء لكثرة البرد والرطوبة في أمزجتهن، واجتماع المرأتين على النسيان أبعد في العقل من صدور النسيان على المرأة الواحدة حتى أن إحدهما لونسيت ذكرتها الأخرى فهذا هو المقصود من الآية"⁴⁶.

ويذكر الرازي مسائل في آية الشهادة منها إرادة الإضلال، ويفترض سؤالاً في المسألة الأولى نصه "كيف يصح هذا الكلام والإشهاد للإذكار، ولا الإضلال ؟

ويجيب الرازي : "قلنا ههنا غرضان :

أحدهما : بيان تفضيل الرجل على المرأة حتى يبين أن إقامة المرأتين مقام الرجل الواحد هو العدل في القضية ؛ وذلك لايتأتى إلا في ضلال إحدى المرأتين، فإذا كان كل واحد من هذين الأمرين أعني الإشهاد وبيان فضل الرجل على المرأة

43- المصدر نفسه، ج1/ص28-83 .

44- جامع البيان ج3/81.

45- مفاتيح الغيب، ج7/ص114.

46- المصدر نفسه

مقصودا ولا سبيل إلى ذلك إلا بضلال إحداهما وتذكر الأخرى لا جرم صار هذان الأمران مطلوبين. هذا ما خطر ببالي من الجواب على هذا السؤال⁴⁷.

ما جاء في تفسير الرازي دليل على تفهقر الفكر الإسلامي في نظرته إلى المرأة، فالطبري لم يفسر الآية بما فسر بها به الرازي، ولم يعتبرها حجة لتفضيل الرجل على المرأة.

ويذكر القرطبي أقوالا في الآية منها :

قول الجمهور : إن لم يأت الطالب برجلين فليأت برجل وامرأتين....

وقال قوم : بل المعنى فإن لم يكن رجلا، أي لم يوجد فلا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال وضعفه ابن عطية ؛ لأنه "الظاهر من قول الجمهور، أي إن لم يكن المستشهد رجلين...فليستشهد رجلا وامرأتين. فجعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية، ولم يذكرها في غيرها، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور، بشرط أن يكون معها رجل. وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها، لأن الأموال كثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكرارها، فجعل فيها التوثق تارة بالكتابة وتارة بالرهن وتارة بالضمان، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال..وأجاز العلماء شهادتهن منفردات فيما لا يطلع عليه غيره للضرورة"⁴⁸. وقال الأستاذ الإمام : تكلم المفسرون في هذا وجعلوا سببه المزاج، فقالوا : إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان، وهذا غير متحقق. والسبب الصحيح في المرأة ليس في شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات ؛ فلذلك تكون ذاكرتها فيها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل يعني أن من طبع البشر ذكرانا أو إنثانا أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويكثر اشتغالهم بها"⁴⁹.

وفي قوله دليل على أن للمرأة حق الشهادة منفردة في كل ما تشغل به ويصبح لها به معرفة ودراية. ويذهب محمد عبده إلى أبعد من ذلك ليرفع من شهادة المرأة بما نصه : "إن الله تعالى جعل شهادة المرأتين شهادة واحدة فإذا تركت إحداها شيئا من الشهادة كأن نسيته أوضل عنها تذكرها الأخرى، ويعتد بجزء الشهادة من إحداها وبباقيها من الأخرى..

47- المصدر نفسه.

48- الجامع للأحكام القرآن، ج3/ صص، 252-253 .

49- المنار، ج3/ صص124-125 .

هذا هو الواجب وإن كان القضاة لا يعملون به جهلاً منهم، وأما الرجال فلا يجوز له أن يعاملهم بذلك بل عليه أن يفرق بينهم فإن قصر أحد الشاهدين أو نسي فليس للآخر أن يذكره، وإذا ترك شيئاً تكون الشهادة باطلة، يعني إذا ترك شيئاً مما يبين الحق فكانت شهادته وحده غير كافية لبيانه، فإنها لا يعتد بها ولا بشهادة الآخر وحدها وإن بينت⁵⁰. يدعم هذا الرأي الفقه الإسلامي الذي أجاز للمرأة الشهادة منفردة فيما كان من اختصاصها دون حضور الرجل معها فقال مالك : يجوز شهادة امرأتين في الاستهلال⁵¹ .. وذكر الجصاص أن الرسول صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة والولادة منفردتين⁵².

ويتفق المراغي تلميذ محمد عبده مع أستاذه فيما ذهب إليه⁵³. والظاهر أن عبده أميل إلى تفضيل شهادة المرأتين عن الرجل الواحد ؛ لأن الجزء منها مقبول في حين لا يقبل جزء الشهادة من الرجل، ونلاحظ أن هذا التفسير فيه شيء من التطور، لا نجده عند المتشددين فكرياً من فقهاء الفضائيات المعاصرة، ولا في كتاباتهم، مثلما نقرأ في تفسير الزحيلي - وهو تفسير معاصر طبع عام 1999م بدمشق - هذا النص " وقوله تعالى : "ممن ترضون من الشهداء" يؤكد اشتراط الإسلام والعدالة ؛ لأن المعنى ممن ترضون دينهم وعدالتهم من الشهداء، أو من النساء.. وجيء بهذا الوصف لضعف شهادة النساء وقلة ثقة الناس بها، والخطاب يعم جميع الناس.

وذكر الله تعالى السبب في جعل شهادة المرأتين بشهادة رجل أي اعتبار العدد في شهادة النساء، وهو التذكير صونا لحكم الشهادة ؛ لعدم ضبط المرأة وقلة عنايتها ونسيانها، فتذكر كل منهما الأخرى، وبما أن العلة في الحقيقة هي التذكير وكان الشأن في النساء النسيان، نزل النسيان منزلة العلة، أي نزل السبب منزلة المسبب⁵⁴.

إن المراغي يكيل التهم للمرأة فهي عديمة الضبط، وقليلة العناية بالشهادة، وكثيرة النسيان وأكثر من هذا فالنسيان شأن النساء، ولا أدري كيف تكون المرأة بهذه الأوصاف يختارها القرآن كشاهدة ! ومعلوم أن من شروط الشهادة العدالة والضبط في الإسلام.

50- المنار ج3/ص 125 .

51- ابن أنس مالك الأصبحي، المدونة الكبرى، ج4/ص 84، دار الفكر، (د.ت).

52- المراغي أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ج3/صص 74-75، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

53- المنار، ج3/ص 125 .

54- التفسير المنير، ج3/ص 110

ويعلل شهادة امرأتين ورجل بأن العادة جرت أن المرأة لا تهتم كثيرا بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوزات فتكون معلوماتها محدودة وخبرتها قليلة واهتمامها بالوقائع المالية ضعيفا⁵⁵.

يمكن أن نقبل هذه العلة بالنسبة للمرأة قديما، ولكن الزحيلي لا يتزحزح عنها وإن تغيرت الأوضاع فيقول: "وأما اشتغال النساء في هذا العصر بالمسائل المالية فلا يغير الحكم ؛ لأن الأحكام إنما للأعم الأغلب، وبالرغم من إسناد الوظائف المالية للمرأة، فإنها لا تأبه بغير العمل الذي وكلت به، وفوض إليها، فلا تلتف لما يجري بين الآخرين من منازعات على قضايا مالية، ويضل اهتمامها بالنواحي المالية أو العامة بالرغم من توظيفها محصورا بشؤون منزلها أثاثا، وترفها، ونظافة، وتوفير مواد تموينية، وإعداد طعام وشراب لأسرتها وتربية أولادها، فكان تذكرها للمعاملات فيما عدا مشترياتها الخاصة قليلا، والخلاصة أن الحكم للأغلب، ولا عبرة بالنادر، والشرع ينظر للمجموع"⁵⁶.

ورفض الطاهر الحداد أن تكون شهادة المرأة سببا لنقصان عقلها بقوله: "ولم يجعل القرآن المرأتين مقام الرجل الواحد لنقص في خلقها أو عقلها كما يحاول خصوم نهضتها إثباته، فلأن الأمر لم يبعد أجله كالديون وكان أمرا يشاهد بالعين أو يسمع بالأذن فهل نتهم المرأة هنا بنقص في أخلاقها وهو غير ما علل به القرآن تبعض شهادتها في توثيق الديون"⁵⁷.

وما يدعم ما ذهب إليه الحداد أن شهادة المرأة في الملاعنة معادلة لشهادة الرجل تماما، إذ اعتبرت شهادتها أربع شهادات بالله ؛ فإذا كذبت كان عليها الوزر واللعنة.

الظاهر أن الكثير من المفسرين والفقهاء لم يدركوا المغزى الأصلي من آية الشهادة، وما زلنا إلى اليوم نسمع من يكفر كل من يدعوا إلى التسوية في الشهادة بين المرأة والرجل في البلدان التي لم يتحقق فيها ذلك، بتعلة مخالفته للقرآن الكريم، وهذا ينفي دعوته الجريئة المرأة للشهادة، واشترط حضور امرأتين ورجل في شهادة الأموال ؛ لأن المرأة لا تهتم بالمعاملات المالية في

55- المصدر نفسه، ج3/صص110-111.

56- المصدر نفسه.

57- الحداد الطاهر، الأعمال الكاملة، مج3 "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"، ص29، وزارة الثقافة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

ذلك الزمن - كما رأينا سابقا - وتحتاج لمن يساعدها في الشهادة، إضافة إلى هذا ليس الغرض الأساسي الشهادة في حد ذاتها التي اتخذها الكثير هي الأساس، وغفل عن أن المرأة هي الأساس، والشهادة هي الفرع، لأن المرأة كانت معزولة عن الأنشطة التي اختص بها الرجال، ففتح لها القرآن نافذة لتشارك في هذه الأنشطة الاقتصادية بواسطة حضور المرأة لأداء الشهادة وهذا "فيه مرمى آخر وهو تعويدهم بإدخال المرأة في شؤون الحياة إذ كانت في الجاهلية لا تشارك في هذه الشؤون العامة فجعل الله المرأتين مقام الرجل الواحد"⁵⁸.

ومن العنف المعنوي المسلط على المرأة في الكتابات القديمة اتهام المرأة بإخراج آدم من الجنة ولا تزال بعض وسائل الإعلام المقروءة والمرئية تردد هذا الخبر.

الخاتمة :

ما رأيناه في تفسير مسائل تهم النساء أغلبه يستنقص المرأة عقليا وجسديا، والأمر بقدر ما هو مقبول من التفسيرات القديمة فإنه مستغرب بل مستنكر من التفسيرات المعاصرة التي قلدت الفكر القديم، مفروض في الفكر الديني المعاصر أن ينهج نهج التجديد والتطوير والتغيير للراكد، وأن يواكب تغير الزمن وتغير الأوضاع بالنسبة للمرأة خاصة.

إن الثورة التي قادها الإسلام للنهوض بأوضاع المرأة لم تجد أذانا صاغية إلا في تونس التي أنجبت مجلة الأحوال الشخصية وكل القوانين التي ارتقت بالمرأة إلى مرتبة الشراكة، وهناك بلدان عربية إسلامية شرعت في تطوير وضعية النساء، وأخرى لا تزال في سبات عميق دليلها في حقوق المرأة الفكر الإسلامي المتجمد وليس القرآن والسنة.

من المؤسف حقا أن تخبوجذوة الثورة التي بدأها القرآن، ولا يلتزم بها المفسرون المعاصرون، ويتجاوزوا حرفية النصوص، ويكشفوا عما وراء السطور، ويبرزوا أهداف الآيات القرآنية وغاياتها النبيلة، ومن أبرزها تلك التي ترمي إلى تمكين المرأة من حقوقها.

لا يمكن أن ننقد الفكر القديم إلا بالتعمق فيه والبحث عن أسبابه وتاريخه والأوضاع التي قيل فيها، وأن يكون نقدنا للبناء لا للتهديم أو الاستنقاص، أو لجلد الذات، ولكن لنتخذه منطلقاً لنا نحو النهوض.

كثيراً ما ناديت بضرورة تخصص النساء في تفسير القرآن، لأنهن الأجدر بقراءة الآيات التي تخصهن، وقد أصبحت لنا نساء يتكلمن في التفسير وفي كيفية فهم المسائل التي تتعلق بالمرأة في الإسلام، إلا أن ما ينقصهن هو عمق الثقافة الإسلامية، فأغلبهن ذوات اختصاصات خارجة عن الإسلام؛ ولذلك نجد لهنّ عثرات وأخطاء علمية قد تسيء إلى القضية، وبعضهن الآخر يقمن بعمل تلفيقي حيث يرقعن بين ثقافة وثقافة ليس بغرض الإثراء، ولكن بهدف استنقاص تراثنا، أو السخرية منه، وفي كل الأحوال أعتبر عملهن خطوة أولية ستليها أعمال أخرى تكون أفضل بكثير إذا عازمت بنات الزيتونة حقاً على التعمق في البحث العلمي والمثابرة لتحقيق القراءة الحديدة للآيات القرآنية وقد نحظى بتفسير للقرآن بأكمله من بناتنا في المستقبل.